

نموذج إجابة امتحان (الفقه الحنفي)
للشهادة الثانوية الأزهرية (القسم الأدبي)
الدور الأول - للعام الدراسي ١٤٤٠ هـ (٢٠١٨/٢٠١٩ م)

الدرجة

[إجابة السؤال الأول]



(١/٢)
(١/٢)
(١/٢)
(١/٢)
(١/٢)
(١/٢)

- (أ) ينعقد النكاح بلفظ النكاح والتزويج لأنهما صريح فيه .
القاعدة : كل لفظ يصح لتمليك الأعيان مطلقاً ينعقد به النكاح .
(ب) الحكم إن تزوج أختين في عقد واحد : فسد نكاحهما .
التعليل : لعدم أولوية جواز نكاح إحداهما .
الحكم إن جمع بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبله : يجوز .
التعليل : لأنه لا قرابة بينهما .

- (ج) ١- (أ) القول . (١/٢) التعليل : لأن السكوت إنما جعل إذناً لمكان الحياء المانع من النطق
المختص بالأبكار ويكون فيهن أكثر فلا يقاس عليها الشيب . (١/٢) (١)
٢- (أ) صدقت مطلقاً . (١/٢) التعليل : لأنها أمينة . (١/٢) (١)
٣- (أ) الثمرة الموجودة عند موته . (١/٢) التعليل : لأن الثمرة اسم للموجود عرفاً فلا ينتظم المعدوم
إلا بدليل آخر . (١/٢) (١)
٤- (أ) مباح مبعوض . (١/٢) التعليل : لأنه قاطع للمصالح . (١/٢) (١)
٥- (أ) جاز . (١/٢) التعليل : لأنه حقها وقد أبطلته برضاها . (١/٢) (١)

[٤٠-٨]

[إجابة السؤال الثاني]

(١)
(١/٢)
(١/٢)
(١/٢)
(١/٢)

- (أ) القذف لغة : الرمي مطلقاً . (١/٢) القذف شرعاً : رمي مخصوص وهو الرمي بالزنا . (١/٢)
تجب إقامته : بطلب المقذوف .
(ب) اليمين الغموس : هي الحلف على أمر ماض أو حال يتعمد فيها الكذب .
اليمين اللغو : هي الحلف على أمر يظنه كما قال .
اليمين المنعقدة : هي الحلف على أمر في المستقبل ليفعله أو يتركه .

(١)
(١)
(١)
(١)
(١)

- (ج) ١- (×) . (١/٢) تصويب الخطأ : ليس للبكر حق التفرد فإن دخلت في السن وكان لها رأي فلها أن تنفرد . (١/٢) (١)
٢- (×) . (١/٢) تصويب الخطأ : لا نفقة للمتوفى عنها زوجها . (١/٢) (١)
٣- (✓) . (١/٢) التعليل للصواب : لاحتمالها الطلاق وغيره لأنها غير موضوعة له فلا يتعين إلا بالتعيين
وهو أن ينوبه، أو تدل عليه الحال فتترجح إرادته . (١/٢) (١)
٤- (×) . (١/٢) تصويب الخطأ : قال محمد : يجزه عنهما . (١/٢) (١)
٥- (✓) . (١/٢) التعليل للصواب : لأنه لم يوجد ما يدل على الرجعة لا قولاً ولا فعلاً . (١/٢) (١)

[٤٠-٨]

[إجابة السؤال الثالث]

(١/٢)
(١/٢)
(١/٢)
(١/٢)
(١/٢)
(١/٢)

- (أ) مقدار النصاب الذي يقطع فيه السارق : دينار أو عشرة دراهم مضروبة من النقرة .
شرط "أبو يوسف" في الإقرار بالسرقة : قال "أبو يوسف" : لابد من إقراره مرتين .
التعليل : لأنه إحدى الحجج فيعتبر فيها التثنية كالأخرى وهي البيعة .
(ب) كانت اليمين مشروعة في المعاهدات والخصومات : توكيداً وتوثيقاً للقول .
دليل مشروعيتها من الكتاب : ﴿ وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ .
دليل مشروعيتها من السنة : قوله ﷺ : (لا تحلفوا بأبائكم ولا بالطواغيت من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليذر) .

الدرجة

[تابع إجابة السؤال الثالث]

- (ج) ١- الحكم : لا تصح .
التعليل أو الدليل : لأن الوصية تبرع محض لا يقابله عمل مالي ولا نفع دنيوي فصار كالهبة .
٢- الحكم : سقط عنهم الحد وبقي حق العباد في المال والقصاص .
التعليل أو الدليل : قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدَرُوا عَلَيْهِمْ ﴾ .
٣- الحكم : يجب لكل واحد حد على حدة .
التعليل أو الدليل : لأنه لو ضرب لأحدهما ربما اعتقد أنه لا حد في الباقي فلا ينزجر عنها .
٤- الحكم : خلي سبيله . (١/٢) التعليل أو الدليل : لأن رجوعه إخبار يحتمل الصدق كالإقرار ولا مكذب له فتحققت الشبهة لتعارض الإقرار بالرجوع . (١/٢)
٥- الحكم : تجوز . (١/٢) التعليل أو الدليل : إذ لا تهمه في ذلك . (١/٢)

[٤٠-٨]

[إجابة السؤال الرابع]

- (أ) الحكم : ردت عليه مهرها .
الأصل في ذلك : أنه متى أطمعته في مال متقوم فلم يسلم له لفقده وعدمه رجع عليها بالمهر، (١/٢)
لأنها غرتة حيث أطمعته في مال، (١/٢) والمغرور يرجع على الغار بالمبدل، (١/٢) فإذا فات المشروط المطمع فيه زال ملكه مجاناً فيلزمها أداء المبدل وهو ملك البضع، (١/٢) وقد عجزت عن رده فيلزمها رد قيمته وهو المهر . (١/٢)
- (ب) ١- التعليل : لأن الأمن إنما يكون بعد الخوف والخوف إنما يتحقق من الممتنع .
٢- التعليل : لأنه يجوز نكاح المرأة بغير إذن وليها .
٣- التعليل : لما فيه من إضاعة المال وتعذيب الحيوان وقد ورد النهي عنهما .
٤- التعليل : لأنه لم تثبت الحرمة بينه وبين الأم لتنتقل إلى الأخ إذ هي الأصل .
٥- التعليل : من باب المصلحة العامة .

[٤٠-٨]



[إجابة السؤال الخامس]

- (أ) صاحب الفرض هو : من له نصيب مقدر في الشرع من التركة .
(ب) أحوال بنات الصلب في الميراث : ١- النصف للواحدة المنفردة عند عدم الابن . (١/٢)
٢- الثلثان للثنتين فصاعداً عند عدم الابن . (١/٢)
٣- الإرث بالتعصيب مع وجود الابن . (١/٢)
- (ج) الضوابط هي : ١- كل وارث يسقط في إحدى حالتها الحمل ولا يسقط في الأخرى لا يعطى شيئاً . (١/٢)
٢- كل وارث لا يتغير فرضه بتغير حال الحمل يعطى فرضه تماماً . (١/٢)
٣- كل وارث يتغير فرضه بتغير حال الحمل يُعطى أقل نصيبه ويوقف له الباقي من النصيب الآخر حتى يتبين الأمر بوضع الحمل . (١/٢)
- (د) الحكم : وجبت له بحكم القانون وصية في التركة بمقدار نصيب من مات عنه في حدود الثلث بشروطها .
هـ) الزوج : (١/٢) فرضاً . (١) الأم : (١/٢) الباقي بعد فرض الزوج . (١)
الأخ لأم : محجوب بالأب . (١) الأب : الباقي بالتعصيب . (١)

[٤٠-٨]